الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
24 January 2008
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٤٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-58822 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٤٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/62/12 وAdd.1، و A/62/316)

١ - **السيد أنطونيو غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قدم تقاريره (A/62/12 و Add.1، وA/62/316)، ثم قال إن القرن الحادي والعشرين يتسم بتحركات سكانية مطردة التزايد، مما يرجع، لا إلي مجرد الصراعات وعمليات الاضطهاد، بل يرجع أيضا إلي الفقر المدقع، وتدهور البيئة، وتغير المناخ. ومن الواجب إذن علي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعي هذه الظواهر جيدا وألا تتغاضي عن تعقدها، وذلك حتى تضطلع بولايتها.

٢ - وعلي النقيض من السنوات السابقة، يلاحظ أن عام ٢٠٠٦ قد شهد زيادة في عدد اللاجئين، حيث بلغ هذا العدد حوالي ١٠ ملايين، وأن هذا الاتجاه مازال قائما في عام ٢٠٠٧. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، كان عدد اللاجئين والمشردين قد بلغ ٣٢،٩ مليون. وفي الوقت الراهن، يراعي أن جماعة اللاجئين والمشردين الأكثر حجما هي جماعة العراقيين، التي تشكل أيضا أكبر جماعة علي الإطلاق من جماعات اللاجئين الحضريين الذين تتولي أمرهم مفوضية شؤون اللاجئين.

٣ - ومن المفترض من مفوضية شؤون اللاجئين أن تتسم بالديناميكية والمرونة في أنشطتها، وذلك من جراء تزايد عدد اللاجئين، والمسؤوليات المؤسسية الجديدة التي ترتبط بذلك، والطابع المتغير للحالة السائدة في الميدان، وتعقد التحركات السكانية. وحتى إذا كانت مسألة الهجرات لا تتصل مباشرة بأنشطة المفوضية، فإنها تشارك بنشاط في أعمال فريق الهجرة العالمي والمحفل العالمي للهجرة والتنمية، كما أنها مهتمة بتلك الروابط القائمة بين اللجوء والهجرة، والآثار المترتبة علي هذا فيما يتصل بالحماية. وعلاوة علي ذلك، فإنها تقدم مساعدتها وحمايتها للأشخاص المشردين في إطار ما اعتمدته الجمعية العامة في مجال المسائل الإنسانية من نهج تجميعي مشترك بين المؤسسات. وبعد التقييمات التي أجريت، يلاحظ أن أعمال المفوضية قد استفادت بشكل عام من تطبيق هذا النهج، كما أن أنشطتها لصالح المشردين لم تشغلها عن مهمتها الرئيسية.

٤ - وفيما يتصل بعمليات الإعادة والرجوع إلى الوطن، التي تتم في إطار موافقة حرة، تجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠٠٦، تمت إعادة ٧٣٤٠٠٠ من اللاجئين بمحض إرادتهم، وكانت إعادة النصف منهم بفضل مساعدة مقدمة من المفوضية، وحتى اليوم، وفي عام ٢٠٠٧، عاد ما يزيد عن مليون من اللاجئين إلى ديارهم من خلال تلك المساعدة. وفي هذا المنحي، وكما سبق القول أمام المفوضية في العام الماضي، يراعي أن الإعادة إلي الوطن ينبغي لها أن تكون مصحوبة بمساعدة غذائية ومالية كافية للاجئين والمشردين، الذين كثيرا ما يكونون من المعدمين، ومن المؤكد أن ثمة فجوة هائلة بين هذه المساعدة وعملية إعادة التأهيل التي تشكل وحدها حلا حقيقيا للوضع القائم. وثمة أعمال إيجابية من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة في هذا السبيل، وهي تتضمن تشكيل لجنة بناء السلام، وتنفيذ مبادرة ''الاتحاد أثناء العمل''، وصوغ الوحدة المتعلقة بالمرحلة الأولي لإعادة التأهيل، والإكثار من بعثات الأمم المتحدة المتكاملة.

٥ - والحماية مابرحت بمثابة الشاغل الأول لدي المفوضية، وبالتالي فإنها قد شرعت في حوار يتصل بالقواعد والاستراتيجيات المتبعة في هذا المنحي، إلي جانب تشكيلها لفريق عامل لهذا الغرض من أجل دراسة مسائل هامة تتمثل

في التدخلات الطارئة، والاستخدام الاستراتيجي لعملية إعادة التوطين، فضلا عن تلك الصعوبة المطردة التي تتضمن كفالة توفير الحماية اللازمة، وذلك في ضوء اتساع نطاق التحركات الخاصة بالهجرة. والحوار المتوخي لن يكون مجرد حوار داخلي، حيث يجري تشجيع الدول والمنظمات غير الحكومية علي المشاركة فيه. وثمة جهد خاص لصالح النساء والأطفال من المشردين، فهم يتسمون بالضعف علي نحو محدد.

٦ - ومن بين الحلول القائمة بصورة تقليدية في ميدان حل مشاكل اللاجئين، يلاحظ أن الحل المفضل مازال متمثلا في الإعادة إلي الوطن في ظل أحوال تتسم بالأمن والكرامة مع توفر المشيئة الحرة لدي اللاجئين. وإذا لم تكن هناك عقبات كبيرة، فإنه يتم اللجوء إلى حلول أخري من قبيل التكامل المحلي، وإعادة التوطين في بلد ثالث. والمفوضية قد حققت في هذا الشأن تقدما ملموسا علي صعيد هذا التكامل المحلي، وذلك في غرب إفريقيا وموزامبيق والمكسيك وناميبيا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا، وذلك بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والحكومات المعنية. وقد قامت المفوضية، في سياق إعادة هيكلة شعبتها المعنية بخدمات الحماية الدولية، بتعزيز قدراتها علي إعادة توطين اللاجئين، حيث يتوخي لعملية إعادة التوطين هذه أن تكتسب أهمية اقتصادية، في ضوء تزايد أعداد اللاجئين، بالإضافة إلى أن ثمة لاجئين عديدين كانوا عرضة للتوطن في بلدان الاستقبال (من قبيل تايلند والسودان ونيبال).

٧ - والإصلاح الذي اضطلعت المفوضية بأعبائه في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة قد أوشك أن يأتي بنتائجه المرجوة. وفي عام ٢٠٠٧، كانت النفقات المرصودة للعمليات متجاوزة للنفقات المتعلقة بالأفراد، وذلك لأول مرة منذ ١٢ عاما. وبفضل هذا، كان بوسع المفوضية أن تخصص ١٢ مليون دولار من أجل مكافحة سوء التغذية والملاريا، والصحة الإنجابية، ومحاربة العنف الجنسي والعنف المبني علي نوع الجنس، وذلك في معظم عمليات المفوضية. وقد تحقق هذا النجاح بعد اتخاذ تدابير قصيرة الأجل، ولكن المفوضية تضطلع بإصلاح موضوعي يدور حول خمس مبادرات: النقل (فخدمات جنيف قد نقلت إلي بودابست علي سبيل المثال)، واللامركزية والهيكلة الإقليمية (اللتان تتيحان الإمعان في السيطرة علي المواقف وتخطيط التدخلات وتقريب خدمات الدعم من أماكن التدخل)، وإجراء دراسة شاملة علي الصعيد الميداني (مما يتيح بصفة خاصة معرفة الأنشطة التي يستحسن نقلها إلى الشركاء مع استخدام الصلاحيات الوطنية علي نحو أرفع شأنا)، وتحسين إدارة الموارد بوسائل تتضمن تشكيل هيكل جديد من هياكل الميزانيات، وإصلاح إدارة الموارد البشرية.

٨ - وفي ضوء الجهود التي بذلتها المفوضية من أجل التحكم في التكاليف ذات الصلة وتحقيق أسعار صرف مواتية، يلاحظ أنها قد تمكنت من الارتقاء بمستوى حالتها المالية، التي أفضت متانتها إلى تشجيع المانحين علي تقديم دعم كبير لها طوال عام ٢٠٠٧. ومن ثم، فإن المفوضية بوسعها اليوم أن تكفل مستوى من الحماية والمساعدة لم يسبق له مثيل من اجل الأشخاص الخاضعين لولايتها. ومن المؤكد، مع هذا، أنه إذا كان المجتمع الدولي يرغب في التمكن من مواجهة المشاكل الجديدة التي تظهر، فإن عليه أن ينظم أموره علي الصعيد السياسي، مما يعني حشد الدول، أي تلك الدول التي تتوفر لديها في الواقع ما هو ضروري من الموارد المشروعة، وذلك لتحديد الاستراتيجيات والوسائل اللازمة.

٩ - **السيد سعيد** (السودان): أثار المحاولة التي تولت أمرها منظمة ''إنقاذ الطفل''، وهي منظمة فرنسية غير حكومية، فيما يتصل باختطاف ما يقرب من مائة من الأطفال من مخيمات اللاجئين، ثم تساءل عما إذا كانت المفوضية قد أصدرت بيانا في هذا الشأن، وعما إذا ما كانت

قد اتخذت تدابير ما لكفالة حماية هؤلاء الأطفال الذين انتهكت حقوقهم.

١٠ - **السيدة (كمران) بانا** (العراق): أشارت إلى أن مسألة اللاجئين العراقيين والأشخاص المشردين بالعراق ليست بالجديدة، فثمة عدد كبير من العراقيين قد اضطر إلى النزوح أو الهروب من البلد بسبب الاستبداد أو الحروب المتعاقبة أو الجزاءات الاقتصادية. وقد عاد كثير من اللاجئين بعد الإطاحة بالحكم الدكتاتوري، ولكن الاضطرابات الأمنية وأعمال العنف والتوترات الطائفية والاعتداءات الإرهابية قد أفضت مرة أخري إلى إكراه عدد غفير من الأشخاص علي مبارحة البلد أو الاضطرار إلى النزوح.

١١ - ومن منطلق الاهتمام بإيجاد حلول مناسبة لمشاكل اللاجئين، قامت الحكومة العراقية بإنشاء وزارة لشؤون هؤلاء اللاجئين، وشكلت لجانا خاصة، وهي تبذل كل ما في وسعها من أجل تهيئة أحوال أمنية وإستراتيجية من شأنها أن تشجع من رجوع الأسر. وهذه السياسة علي وشك أن تؤتي أكلها، وثمة بداية للاستقرار علي الصعيد الأمني وخاصة في بغداد. ومن المطلوب من المفوض السامي أن يوضح ما إذا كان بوسع المسئولين المعنيين باللاجئين العراقيين أن يقدموا لهم ما يلزمهم من معونة علي الرغم من ضآلة عددهم إلى حد كبير. وثمة تساؤل آخر بشأن ما إذا كانت المفوضية قد اتخذت التدابير الضرورية لمساعدة اللاجئين العراقيين في البلدان المضيفة.

١٢ - **السيدة تشيتانافا** (جورجيا): أشارت إلى حالة مواطني جورجيا الذي يعيشون في أبخازيا، وذكرت بعمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية الثقافية التي تعرضت لها الضحايا علي يد الانفصاليين الأبخازيين. وأوردت وصفا للخطوط الرئيسية لإستراتيجية الحكومة الجورجية التي ترمي إلى تحسين ظروف معيشة اللاجئين والنازحين في جورجيا، وقالت إن ثمة ترحيبا بتيسير اندماجهم علي الصعيدين المهني و الاجتماعي، كما أن مفوضية شؤون اللاجئين جديرة بالشكر إزاء الدعم التقني الذي قدمته للحكومة من أجل مساعدتها في صوغ إطار يتسم بتشجيع الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص النازحين. وحكومة جورجيا تتطلع نحو إيجاد حل سلمي للحالة القائمة، كما أنها تأمل في الحصول علي ما يلزم من دعم تقني ومالي للاضطلاع، في وقت قريب وفي سياق التنسيق مع الأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية، بتهيئة ظروف مواتية لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم الأصلية، أي في أبخازيا وجورجيا وإقليم تسخينفالي، وذلك في ظل أحوال تتصف بالأمن والكرامة.

١٣ - **السيد كنعان** (المراقب عن فلسطين): قال إنه يود أن يعرف حالة اللاجئين الفلسطينيين بالعراق، وماهية المساعدة التي تقدمها لهم المفوضية.

١٤ - **السيد أمانغوا** (كوت ديفوار): قال إن مسألة اللاجئين والعائدين والمشردين لازالت تحظي بالأولوية لدى كوت ديفوار، وأنه لا حاجة إلي تقديم دليل ما علي رغبة حكومة هذا البلد في حماية الضعفاء من سكانها. ووفد كوت ديفوار قد أحاط علما بالتوصيات المقدمة من المفوض السامي، ولاشك في أنه سيحصل علي التعاون اللازم من قبل هذا البلد فيما يخص التوصل إلى حلول دائمة.

١٥ - **السيد عطية** (مصر): قال إن ثمة إصرار علي أهمية التنسيق بين مفوضية شؤون اللاجئين وسائر الهيئات التي تعمل لصالح المشردين، مما هو مكفول اليوم. ومسألة النازحين مسألة متميزة بذاتها، وهي جديرة بالتناول علي هذا النحو، كما أنها تتطلب وضع آليات محددة، وتقرير المفوض السامي لم يتضمن أرقاما مستقلة عن اللاجئين والنازحين، كما أنه لم يتعرض لعدد النازحين الذين عادوا لديارهم منذ عام واحد. وهل يمكن للمفوض السامي أن يوضح هذه

الأرقام وأن يعلق عليها، وهل في استطاعته أن يبرز الأرقام المناظرة في تقريره المقبل.

١٦ - **السيد خوشناو** (العراق): قال إن بعض العناصر التي وردت في بيانه الأول لم تذكر في الترجمة الشفوية، وأوضح أن الأنشطة الإرهابية، لا أعمال العنف وحدها، هي التي تشكل سببا من الأسباب الرئيسية لتنقلات السكان داخل البلد. ومن المطلوب من المفوض السامي أن يبدي رأيه في العودة الإجبارية لبعض اللاجئين العراقيين.

١٧ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إنه يرغب في الحصول علي مزيد من المعلومات بشأن سياسة لم شمل الأسر التي تنتهجها المفوضية فيما يتصل بالأسر المقيمة في بلدين أو ثلاثة بلدان من نفس المنطقة، مثل منطقة البحيرات الكبرى، علي سبيل المثال.

١٨ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): رد في البداية علي سؤال ممثل السودان، فقال إن نائب المفوض السامي موجود اليوم بالسودان، وأنه قد وضع، مع الحكومة وسائر هيئات الأمم المتحدة، بيانا مشتركا بشأن اختطاف الأطفال في تشاد. وهذا الحادث يبعث علي الأسف ولا يمكن قبوله، والمفوضية تقوم، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ببذل الجهود اللازمة من أجل العثور علي أسر هؤلاء الأطفال حتى يمكن إعادتهم إليها في ظل ظروف أمنة، كما أن المفوضية حريصة علي توفير مساعدة مناسبة لهم وحماية مالهم من حقوق.

١٩ - وفي سياق الرد بعد ذلك علي سؤال ممثل العراق، قال أن المفوضية تولي اهتماما كبيرا بالإبقاء علي إمكانات للجوء خارج العراق. وهي تعارض بكل حزم عمليات الإعادة الإجبارية إلى البلد، ومن رأيها أنه يجب أن تتاح للأشخاص الذين قاموا بالنزوح في جنوب أو وسط العراق فرصة العودة، علي أساس كل حالة علي حدة، إلي شمال العراق. والمفوضية تعمل كثيرا مع الجمهورية العربية السورية والأردن اللذين مكنا اللاجئين العراقيين من الاستفادة من نظاميهما الصحيين، إلي جانب إلحاق أطفالهم بالمدارس. وعلي الرغم من تعذر تقديم المعونة للأسر الأشد ضعفا التي قامت باللجوء في المدن، لا في المخيمات، فإن المفوضية لا تدخر وسعا من أجل تحسين ظروفها المعيشية، بالتعاون مع جمعيتي الهلال الأحمر السورية والأردنية وحكومتي سوريا والأردن، حيث يقوم المفوض السامي معهما بمناشدة الحكومة العراقية علي نحو قوي بتوفير التعاون اللازم. ومن الملاحظ في نهاية الأمر أن ثمة عملية من عمليات التوطين قد بدأت منذ قليل، وهي عرضة للتوسع علي نحو عاجل.

٢٠ - وفي سياق الرد علي سؤال ممثلة جورجيا، أثني المفوض السامي على تلك الاستراتيجية الكبيرة التي وضعتها حكومة هذا البلد من أجل التصدي لمشكلة اللاجئين والنازحين وتمكينهم من الاستفادة، لا من الحماية والمساعدة وظروف المعيشة المحسنة والممكنة فحسب، بل أيضا من الحق في العودة. ومن الجدير بالذكر، مع ذلك، أن حل هذه المشكلة ليس علي الصعيد الإنساني، بل علي الصعيد السياسي، وهي مشكلة لا تخضع بالتالي لولاية المفوضية.

٢١ - وفيما يتصل بسؤال المراقب الدائم عن فلسطين، شدد المفوض السامي علي أن اللاجئين الفلسطينيين بالعراق كانوا منذ وقت قريب موضع استهداف من قبل بعض الطوائف، التي كانت تعتقد أنهم علي صلة بنظام الحكم السابق. وما يزيد عن ٦٠٠ من الفلسطينيين، الذين كان من بينهم نساء وأطفال، قد لقوا حتفهم، بالإضافة إلي الأشخاص الذين لازالوا محصورين عند الحدود. والمفوضية تتعاون مع السلطة الفلسطينية ومختلف البلدان من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة المأساوية. وعلي النقيض من ذلك، يلاحظ

أن اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون علي مقربة من فلسطين، يخضعون لإشراف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، التي تعمل المفوضية علي التعاون معها في إطار من التكامل التام.

٢٢ - وبعد ذلك، تقدم المفوض السامي بالشكر لكوت ديفوار إزاء قيامها علي نحو سخي، وبالرغم مما لديها من مشاكل، باستقبال اللاجئين من البلدان المجاورة ودمجهم في مجتمعها، وأوضح أن المفوضية قد وضعت، بالاشتراك مع حكومة هذا البلد، برنامجا لحماية المشردين.

٢٣ - وبشأن سؤال ممثل مصر، فقال إنه يوجد فارق في الواقع بين طريقة عمل المفوضية فيما يتصل بحالة اللاجئين وعديمي الجنسية، ممن يخضعون لولايتها، وفي حالة المشردين، حيث تتدخل المفوضية في إطار الأعمال التي ينهض بأعبائها المجتمع الدولي. والحكومات، التي يتعين عليها بالدرجة الأولي أن تكفل حماية المشردين، تعتبر من الشركاء ذوي الأهمية البالغة في هذا الصدد. وهذا كله يفسر أن المفوضية إذا لم تكن قد قامت بالمشاركة إلا في جزء من عودة المشردين، البالغ عددهم ٠٠٠ ٩٠٠ ١ ، والذين رجعوا إلى ديارهم في عام ٢٠٠٦، فإنها قد أسهمت كثيرا في إعادة توطين ٠٠٠ ٧٥٠ من اللاجئين في عام ٢٠٠٦، ونصف مليون من الأشخاص في النصف الأول من عام ٢٠٠٧.

٢٤ - وفيما يتعلق بسؤال ممثل بوروندي، أوضح المفوض السامي أنه يوجد نظام في غاية الحداثة للتسجيل والتوثيق، وهو يستخدم لتحديد أفراد نفس الأسرة الذين يعيشون ببلدان مختلفة. وفي سياق التعاون مع السلطات المختصة، يمكن إذن للمفوضية أن تضطلع بتجميع هؤلاء الأفراد، فلم شمل الأسر يشكل مهمة أساسية في عملية إعادة التوطين، كما يمكن للمفوضية أيضا أن تحرص علي توفير المراعاة الواجبة لمصالح الأطفال العليا، وفقا للمبادئ التي وضعتها.

٢٥ - **السيد كوستا بيريرا** (البرتغال): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة له (تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا)، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب التي تمثل بلدانا مرشحة محتملة (البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا) وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا التي تشارك في بيانه. وتقدم بالتحية لشجاعة وتفاني موظفي المفوضية، وأكد أن عدد اللاجئين والنازحين في ازدياد مطرد بشكل يبعث علي القلق، مما يرجع أساسا لأعمال العنف والصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، رحب بقيام اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية شؤون اللاجئين، في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٧، باتخاذ قرارات عديدة ترمي إلى تعزيز التعاون في مجال توفير الحماية الدولية والمساعدة، وخاصة بالنسبة للأطفال المعرضين للمخاطر. وفي ضوء الاحتياجات المحددة للأطفال وضعفهم، ينبغي لهم في الواقع أن يكونوا أول المستفيدين من هذه المساعدة. ومناقشة اللجنة التنفيذية بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية كانت غاية في الإيضاح، ومن المؤكد أن ثمة أهمية في هذا الصدد لأعمال هذه المنظمات، فهي شريكة بالدرجة الأولى للمفوضية. وفي ضوء حالة الأشخاص النازحين بالعراق والعراقيين اللاجئين بالخارج، وهي حالة تبعث علي القلق بصفة خاصة، ينبغي تقديم التحية اللازمة لذلك التضامن الذي أظهرته بلدان المنطقة، ولا سيما الجمهورية العربية السورية والأردن، حيث وفرت المساعدة اللازمة لما يقرب من ٢ مليون من العراقيين.

٢٦ - وفيما يخص مشاكل الأمن الدائمة التي يتعرض لها موظفو المساعدة الإنسانية، والاعتداءات التي تقع من قبل الجماعات المسلحة بالسودان، وخاصة في دارفور، يجب علي الحكومة السودانية أن تكفل الأمن اللازم، وأن توكل

للمفوضية السلطة الضرورية اللازمة لضمان حماية المشردين وتنسيق المخيمات. ومن الحري بالترحيب، في هذا الصدد، ما عمد إليه مجلس الأمن من اتخاذ القرار ١٧٧٨(٢٠٠٧) الذي يهيئ وجودا متعدد الأبعاد في شرق تشاد وفي شمال- شرق جمهورية إفريقيا الوسطي، مما سيساعد علي تعزيز الأمن في المنطقة.

٢٧ - والاتحاد الأوروبي يرحب بالاضطلاع، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بالمشاركة في الحوار المتعلق بالتحديات القائمة في مجال الحماية التي تنظمها المفوضية، وهو حوار سوف يدور حول تحركات الهجرة المركبة، إلي جانب خطة العمل ذات النقاط العشر التي وضعتها المفوضية بشأن هذه التحركات، كما أن الاتحاد يؤيد تماما إعادة هيكلة المفوضية، ويرحب علي نحو موات بتلك الاقتراحات والمقترحات التي صاغتها المفوضية بشأن الكتاب الأخضر المتعلق بنظام اللجوء المشترك الذي سينفذ بأوروبا من الآن وحتى عام ٢٠١٠. ومن المأمول فيه، في نهاية الأمر، أن يعتمد مشروع القرار المعروض من اللجنة بشأن المفوضية بتوافق الآراء.

٢٨ - **السيد إليكا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية):تحدث باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، فقال إنه علي الرغم من دعم عملية السلام، فإن بعض المناطق الإفريقية لازالت فريسة لاضطراب هائل، والأزمات التي تحيق بهذه المناطق تزداد تأججا واشتعالا، مما يفضي إلي تدفقات جديدة من اللاجئين والمشردين، أما العمليات الإنسانية فإنها باقية علي حالها من الصعوبة والتعذر.

٢٩ - وبالإشارة إلى الفقرات ٣٤ و٣٥ و٣٧ و٥٠ إلى ٥٥ و٩٠ من تقرير الأمين العام بشأن المساعدة المقدمة إلى اللاجئين والعائدين والنازحين بإفريقيا (A/62/316)، يلاحظ أن من الواضح أن النساء والأطفال يشكلون غالبية المتضررين من الصراعات، وأن من حقهم إذن أن يحصلوا علي حماية خاصة. ومن المؤكد بصفة محددة، فيما يتصل بلم شمل الأسر، الذي ينبغي له أن يظل من الأولويات، أن الأطفال المنفصلين عن أسرهم وغير المصاحبين ينبغي لهم أن يحصلوا علي ضمانات إضافية أثناء إجراءات طلب اللجوء. ومن الضروري علاوة علي ذلك، فيما يخص الأطفال أيضا، العمل بكل حرص علي تطبيق قرار مجلس الأمن ١٦١٢(٢٠٠٥) بكامله.

٣٠ - وفيما يتعلق بالعنف القائم علي نوع الجنس والعنف الجنسي والتدابير المتخذة علي الصعيدين الوطني والدولي من أجل مكافحة ذلك، يراعي أن من الجدير بالترحيب، قيام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية من اعتماد ذلك الاستنتاج الخاص بالنساء والبنات اللائي تكتنفهن حالات خطرة، كما أن من الضروري أن توضع برامج شاملة تتوخي حصر الناجيات في هذا الصدد وتولي شؤونهن، وعلاج حالات الإصابة بالنا سور، وتهيئة مرافقة سيكولوجية لهن، مع مشاركة النساء في تخطيط البرامج، وذلك من أجل إعادة إدماجهن في المجتمعات المحلية. وثمة تحية، علاوة علي ذلك، لتلك الجهود التي يبذلها المفوض السامي من أجل تخصيص موارد من أجل المبادرات المتصلة بالصحة والتغذية ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم علي أساس نوع الجنس، مما هو وارد في الفقرة ٢٠ من التقرير (A/62/12)، كما أن من اللازم أن تحشد الأموال الضرورية لتحقيق هذا الهدف، وذلك بشكل دائم.

٣١ - وممثل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي يشير بعد ذلك إلي الفقرات ٦ إلى ٩ من قرار الجمعية العامة ١٣٧/٦١ بشأن المفوضية، حيث قيل بصفة خاصة أن حماية اللاجئين تقع قبل كل شيء علي عاتق الدول، التي ينبغي لها أن تتصدي لجميع جوانب المشكلة، وأن تقدم المساعدة اللازمة للبلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

٣٢ - والوضع مازال يبعث علي القلق بشكل محدد في منطقة الجنوب الإفريقي الفرعية من جراء الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن. وعلاوة علي هذا، فإن تدفقات اللاجئين كثيرا ما تتضمن علي نحو مطرد لاجئين ومهاجرين اقتصاديين في وقت واحد، مما يفضي إلى مشاكل علي صعيد اللجوء، ومما يؤدي أيضا إلى إحكام تدابير المراقبة علي الحدود.

٣٣ - ومن الخليق بالتحية، في هذا الصدد، تلك الجهود التي تنهض المفوضية بأعبائها من أجل التيقن من أن الأشخاص الذين يحتاجون لمساعدة دولية سيتم حصرهم علي النحو الواجب، ومن الملاحظ، مع الارتياح، ما تم الحصول عليه من نتائج طيبة بفضل النهج التجميعي المتبع في مجال مساعدة المشردين. وثمة احتفاء أيضا بالأعمال التي تتولاها المفوضية، في إطار مساعدة المجتمع الدولي، فيما يتعلق بمساعدة بلدان اللجوء في إفريقيا علي صعيد تقديم الحماية والمساعدة للاجئين والعائدين والمشردين بتلك القارة.

٣٤ - **السيد مياموتو** (اليابان): قال إنه يشعر بالقلق إزاء زيادة عدد اللاجئين بنسبة ١٤ في المائة منذ العام الماضي، وبقاء الحالات ذات الصلة دون انقطاع. واليابان تولي أهمية كبيرة، لا لمجرد المشاكل المتصلة باللاجئين والمشردين في بلدان من قبيل السودان وتشاد والصومال وسري لانكا، بل أيضا للعمليات الطويلة الأمد التي تجري في آسيا، ببوتان وبميانمار أيضا. ومن المقترح في هذا المنحي، أن تتم مساعدة المفوضية علي تزويد اللاجئين والمشردين والعائدين بتدريب مهني بهدف تعزيز قدراتهم والقضاء علي تهميشهم، وهذا مشروع قد يسهم، بالإضافة إلى ذلك، في الانتقال من عمليات الإغاثة إلي عمليات التنمية دون أي عائق.

٣٥ - ولا يمكن للمفوضية أن تقوم بفعالية بمواجهة مشاكل اللاجئين وتزايد عبء العمل لديها إلا عن طريق اضطلاعها بإصلاح هيكلي وبتغيير لأسلوب إدارتها. ومن المتعين علي المفوضية أن تتوصل إلي توازن عادل بين نفقات الموظفين والإدارة، من ناحية أولى، والنفقات التشغيلية، من ناحية ثانية، وأن تضع إستراتيجية أكثر مرونة وكفاءة بشأن الموارد البشرية، وأن تزيد من عدد المانحين، وأن تمعن في تعزيز شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية.

٣٦ - والمجتمع الدولي والمفوضية لازال ينبغي لهما أن يضطلعا بالكثير من التقدم علي صعيد مساعدة النازحين. وأنشطة المفوضية في هذا المجال حرية بأن تندرج بصورة منتظمة في سياق النهج التجميعي، كما أنه ليس من الجائز للتدخلات أن تمس بأي حال تلك العمليات القائمة لصالح اللاجئين. ومن الواجب علي المجتمع الدولي، في نهاية المطاف، أن يبت بشأن مدي تكيف الطرائق المتبعة علي صعيد مساعدة المشردين.

٣٧ - وثمة ترحيب بالأعضاء الجدد في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية، ومن المأمول فيه أن يراعي هؤلاء الأعضاء مبادئ الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، مع إسهامهم بنشاط في أعمال المفوضية، ومن الجدير بالذكر أن اليابان ستنظم في عام ٢٠٠٨ مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الإفريقية، وذلك حول موضوع ''إفريقيا الديناميكية''، أو الأمن البشري علي نحو أكثر تحديدا، مما ستعاد دراسته في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية الذي سينعقد باليابان.

٣٨ - **السيد الأمين** (السودان): قال إن بلده يشعر برغبة حادة في أن يتعاون مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة فيما يتصل بتحسين أحوال معيشة اللاجئين، وكفالة عودتهم الطوعية إلي ديارهم، وتمكينهم من الحياة مرة أخرى في إطار من الأمن والكرامة. والسودان قد استضاف منذ استقلاله

آلافا من اللاجئين من البلدان المجاورة، وذلك من منطلق عقيدته الدينية ووفقا للعهود الدولية الخاصة باللجوء.

٣٩ - وتوقيع اتفاق السلام الشامل وتطبيقه قد أتاحا تهيئة مناخ موات للعودة الطوعية للاجئين والمشردين، مع تمكينهم من إعادة التوطن في مدنهم وقراهم، التي رجعت إليها بالفعل مئات الآلاف من الأشخاص. وإعادة توطين هؤلاء الأشخاص وإعادة دمجهم، فضلا عن رجوعهم إلي حياة طبيعية، تتطلب بذل جهود عديدة في ميادين الإسكان والصحة والتعليم ووسائل اكتساب الرزق. وبعض المشاريع الإنمائية قد تشجع عددا كبيرا من اللاجئين، الذين يعيشون بالجنوب، علي العودة إلى ديارهم.

٤٠ - والسودان يشعر بالقلق إزاء ندرة الأموال المرصودة من أجل عودة اللاجئين. ومن المطلوب من المجتمع الدولي أن يستمر في دعم برامج العودة إلى الوطن إلي حين قيام كافة السودانيين المهاجرين في البلدان المجاورة بالعودة إلى بلدهم، كما أنه ينبغي للدول المانحة، وخاصة من شاركت منها في مؤتمر أوسلو، أن تفي بتعهداتها، لا سيما وأن السودان قد وفي بجميع التزاماته. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، تلك الحالة السياسية الجديدة التي ترتبت علي تطبيق اتفاق السلام الشامل.

٤١ - وفيما يخص السلام في دارفور، الذي وقع عليه بأبوجا، يلاحظ أنه قد تحقق تقدم كبير بشأن تهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين إلى ديارهم، كما أن الاتفاق الذي وقعت عليه الحكومة السودانية مع الأمم المتحدة، الذي أفضي إلي العملية الهجينة، يعكس روح التعاون. والحكومة السودانية قد أعلنت وقف إطلاق النار من جانب واحد، وهذا يثبت رغبتها الصادقة في التوصل إلى حل سياسي مع الحركات المتمردة التي رفضت اتفاق أبوجا، وذلل بهدف تطبيق مختلف جوانب هذا الاتفاق وكفالة عودة اللاجئين والمشردين طواعية إلى مناطقهم. والسودان يتطلع في هذا الصدد إلى مواصلة شراكته النشطة مع المفوضية والمجتمع الدولي والأمم المتحدة وشتي هيئاتها، وذلك من منطلق المبدأ القائل بأن المشاركة في الأعباء لابد وأن تسمح بالانتقال من مرحلة أنشطة الإغاثة والمعونة الطارئة إلي مرحلة التنمية في كافة المناطق المتضررة من الحرب.

٤٢ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن المسائل المتعلقة بتناسق إجراءات المنظومة واللجوء إلي نهج المجموعات في بعض السياقات الإنسانية ينبغي لها أن تكون موضع تحليل تفصيلي علي الصعيد الحكومي الدولي. ومادامت الدول تواصل مشاوراتها بشأن تلك الإصلاحات الرامية إلى تعزيز التناسق، ولا سيما في الميدان الإنساني، فإنه لا يجوز استخدام الطرائق المؤسسية الواردة في تقرير المفوض السامي إلا إذا طالبت الدول بذلك صراحة، وكان الأمر في إطار موافقتها.

٤٣ - ووفد كولومبيا يطالب المفوضية مرة أخري بتوحيد الأرقام التي تقوم بإبلاغها، وكذلك بمراعاة البيانات المقدمة من الدول. والأرقام التي أعلنتها كولومبيا تتجاوز إلى حد كبير عدد الأشخاص التابعين مباشرة للمفوضية وكذلك العدد الإجمالي للنازحين المبلغ عنهم خلال هذه السنوات العشر من قبل ذلك النظام الذي وضع في عام ١٩٩٧. والتقرير الذي لا يتضمن فيما يبدو سوى بعض التقديرات، لم يحدد الفترات المعنية و لم يتعرض لعدد الأشخاص العائدين ولا لعدد الأسر التي استأنفت حياة طبيعية. وبغية التمكن من تقدير الاحتياجات بطريقة واقعية مناسبة مع اتخاذ القرارات المناسبة، ينبغي للأرقام المبلغة أن تكون دقيقة وصحيحة.

٤٤ - والمفوض السامي لم يشر في تقريره بقدر كاف للأعمال التي قام بأمرها مع الحكومات، وهذه نقطة تتسم مع ذلك بأهمية خاصة في حالة وقوع عمليات نزوح داخلية، ومن الواجب عليه أن يوضح ما تم من أجل مساعدة البلدان

في مواجهة الحالات الإنسانية التي تفضي إليها عمليات النزوح هذه.

٤٥ - والحكومة الكولومبية تتكفل بمسؤولياتها في مجالات المنع والاضطلاع والحماية، كما أنها تسعى إلى تهيئة حلول دائمة من أجل العمل على استقرار المجتمع والاقتصاد. وكولومبيا لديها تشريعات متطورة، كما أنها تحظى ببرنامج للاضطلاع بأمر المشردين، وهو برنامج يتم تنفيذه بأسلوب غير مركزي، وقد بلغت ميزانيته عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار في العام الواحد.

٤٦ - وبفضل سياسة الأمن الديمقراطي والتسريح الكبير للجماعات المسلحة غير الشرعية، فضلا عما اتخذ من تدابير وقائية، يلاحظ أن عدد عمليات النزوح السنوية قد هبط بمقدار ٤٤ في المائة بالنسبة لعام ٢٠٠٢، كما أن ٨٢ في المائة من الأسر الوارد ذكرها في سجل المشردين قد تلقت معونة إنسانية طارئة، وذلك فضلا عن إحراز تقدم كبير في حقل الخدمات الاجتماعية. وفي شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧، وبفضل البرنامج ذي الصلة، تمكنت ٠٠٠ ٣٥ أسرة مشردة من العودة إلى ديارها.

٤٧ - وثمة مؤشرات تتيح القيام بقياس تأثيرات البرنامج قيد النظر على الحقوق الأساسية للأسر المشردة، كما أن اللجنة الوطنية للتعويض والمصالحة، التي شكلت في سياق تسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية حريصة على حصول المشردين على التعويضات اللازمة. والدولة قد أحرزت تقدما هائلا في هذا المنحى، وذلك في ضوء معونة هيئات الأمم المتحدة، ومنها مفوضية شؤون اللاجئين، وسائر المنظمات الدولية.

٤٨ - والمفوض السامي قد ألقى الضوء على ذلك التعاون بين المفوضية وكيانات المنظومة والهيئات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، ومن الواجب عليه بالتالي أن يشير في تقريره إلى الأعمال التي تمت بالتعاون مع الحكومات، فهذه الحكومات هي التي يتعين عليها بالدرجة الأولى إن توفر ما يلزم من حماية ومساعدة، وكذلك إلى الدعم الذي يقدمه لتعزيز المؤسسات الوطنية.

٤٩ - **السيد كي يوشنغ** (الصين): قال إن وفد الصين يشعر ببالغ القلق حيث أنه قد حدث لأول مرة منذ عام ٢٠٠٠ أن زاد عدد اللاجئين في العالم بشكل كبير، وقد بلغ هذا العدد زهاء ١٠ ملايين من الأشخاص. وفي ضوء مراعاة أن نسبة ٤٠ في المائة فقط من السكان اللاجئين قد استفادت من معونة مقدمة من المفوضية في عام ٢٠٠٦، مما يمثل انخفاضا مقداره ٣ في المائة عن عام ٢٠٠٥، فإن ثمة أملا في أن تقوم المفوضية بتحليل دقيق لأسباب هذا الانخفاض، فضلا عن وضعها لآليات وتدابير واضحة بهدف توسيع نطاق الحماية التي توفرها للاجئين على صعيد العالم بأسره. وثمة ترحيب بدور مدير الدائرة، الذي تنهض المفوضية بأعبائه في كل ما يتصل بأمور الحماية والمساعدة، ومن المأمول فيه أن تقوم المفوضية، فيما يخص الأشخاص المشردين، بالامتثال التام للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة. ويا حبذا لو استمرت المفوضية، بالإضافة إلى ذلك، في التقييم الآني لأنشطتها من منطلق الحرص على عدم مساس حماية الأشخاص المشردين برسالتها الأساسية، وهي توفير الحماية اللازمة للاجئين. ومن الجدير بالترحيب، في هذا السياق، ما تحقق من تقدم في سياق عملية تطوير هيكل المفوضية وإدارتها، كما أن من الحري بالتأييد، كافة الجهود التي بذلتها المفوضية من أجل زيادة فعالية أنشطة الحماية وتقليل المصروفات الإدارية.

٥٠ - وثمة تحية وتقدير لاتسام المفوضية بالديناميكية في مواجهة المشاكل المترتبة على تدفقات الهجرة غير المنتظمة والمعقدة، وذلك فيما يتصل بحماية المهاجرين. وسوف يتم تناول هذا الموضوع بصفة خاصة في الاجتماع الحواري

الأول الذي ستكرسه المفوضية في عام ٢٠٠٧ للمشاكل الناجمة عن هذه الحماية. وتحسين الحماية الفعلية للاجئين يتطلب في الواقع اتخاذ تدابير من شأنها أن تتيح منع استغلال نظام الحماية المطبق علي يد مهاجرين غير قانونيين ومجرمين. والصين تدعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتثال الدقيق لأحكام اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين، مع الحيلولة دون خروج نظام الحماية، الذي وضعته هذه الاتفاقية، عن غايته.

٥١ - ومن المستحسن أن يكون هناك اتسام بروح التضامن والتشارك في المسؤولية، كما أن من المؤكد أنه يجب علي المجتمع الدولي والمفوضية، وكذلك علي البلدان النامية بصفة خاصة، أن تساعد البلدان النامية التي تؤوي ثلاثة أرباع اللاجئين علي سطح هذا الكوكب، وأن تعزز قدراتها في مختلف الميادين بهدف إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين. وتقوم الصين، من ناحيتها، بالوفاء بكل دقة بالتزاماتها الدولية فيما يتصل باللاجئين، وهي تنوي الاحتفاظ بعلاقاتها التعاونية الممتازة مع المفوضية وسائر الأطراف المعنية، وذلك بهدف حماية اللاجئين في العالم كله.

٥٢ - **السيد عطية** (مصر): قال إنه يحيي الأعمال التي تتولاها المفوضية لصالح اللاجئين بكافة أنحاء العالم، وإن كانت ثمة إشارة إلي أن تمويل المفوضية مازال دون مستوى التحديات القائمة علي الصعيد الميداني، كما يتبين من تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية عن دورتها الثامنة والخمسين (A/62/12/Add.1).

٥٣ - والوفد المصري يدرك مدي خطورة المشكلة المترتبة علي زيادة أعداد النازحين بشكل متضاعف، ولكنه يرى أنه ليس من الجائز للجهود المبذولة من أجل تسوية هذه المشكلة أن تنال من الرسالة الأولي للمفوضية، التي تتمثل في مساعدة اللاجئين. والأمر ذو الصلة يتمثل في إنشاء آليات جديدة، ومضاعفة وتنويع مصادر التمويل، مع مراعاة تلك الأعمال المؤثرة العديدة علي الأصعدة السياسية والاقتصادية والإنسانية.

٥٤ - ومن أجل تكثيف العمل الدولي لصالح اللاجئين، ينبغي أن يكون هناك تصميم علي اتخاذ بعض التدابير. فمن ناحية أولى، يجب أن تضاعف الجهود الرامية إلى القضاء علي الأسباب العميقة للصراعات بكافة أنحاء العالم، تحت إشراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وفي سياق التصرف بموجب الميثاق. ومن ناحية ثانية، ينبغي إدراج حماية اللاجئين في إطار القانون الدولي للجوء، وتعزيز تكامل هذا القانون مع القانون الإنساني الدولي والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، لن يكون من الجائز أن يتم إخضاع الحقوق الأساسية للاجئين والالتزامات التعاقدية للدول لأية شواغل أمنية أو لمقتضيات مكافحة الهجرة غير المشروعة. ومن ناحية ثالثة، يتعين أن تطبق مبادئ التضامن الدولي والمشاركة في الأعباء والمسؤوليات، وخاصة فيما يتصل بعودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية أو إقامتهم في بلدان ثالثة، فغالبية البلدان المضيفة تقع في العالم النامي. أما البلدان الخارجة من مرحلة الصراع، فإنها بحاجة علاوة علي ذلك لدعم تقني ومالي كبير من أجل إعادة بناء مؤسساتها وتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها في مجموعهم، ولا سيما النساء والأطفال والجماعات المعرضة للتهميش. وثمة أهمية، في نهاية الأمر، لتهيئة ظروف مواتية للعودة الطوعية للاجئين، مما يتضمن إمكانات العمالة ووضع برامج لإعادة التكييف والدمج وإشراك اللاجئين في مبادرات المصالحة الوطنية ودعم السلام. ومن الملائم أيضا في هذا الصدد أن يضطلع بتعزيز لجنة بناء السلام.

٥٥ - ومصر قد شاركت دائما في الجهود المتعلقة بتطوير وتحديث القانون الدولي الخاص باللاجئين. وهي تساند من هذا المنطلق مبادرة تكملة الاتفاقية التي تستهدف إكمال

اتفاقية عام ١٩٥١ المتصلة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وثمة أمل لديها في أن يقوم أعضاء المجتمع الدولي بالعمل علي نحو متسق من أجل تسوية مشكلة اللاجئين من كافة نواحيها، وخاصة في إفريقيا.

٥٦ - **السيد غولتيف** (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يبذل قصارى جهده للمساهمة في حماية اللاجئين، وذلك من خلال تعزيز إطاره التشريعي مع الحرص علي زيادة احترام حقوق اللاجئين. وفي هذا السياق، توجد أهمية كبيرة لتعاون الاتحاد الروسي مع المنظمات الدولية المختصة، ومنها مفوضية شؤون اللاجئين.

٥٧ - وإذا كان من المتعين علي المفوضية أن تلعب دورا رئيسيا في العمليات المتصلة بحماية اللاجئين، فإن مسألة الأشخاص المشردين داخل بلدانهم الأصلية تدخل أساسا في إطار مسؤولية الدول المعنية. ومن الحري بالدول الأخرى أن تبدي اتسامها بروح التضامن والمسؤولية فيما يتصل بتزويد هذه الدول المعنية بالمساعدة اللازمة، علي أن يكون ذلك بناء علي طلبها ورهنا بموافقتها، وقد سبق تأكيد هذا الموقف في الدورة الثامنة والخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية.

٥٨ - ومن الجدير بالتقدير، مبادرة مفوضية شؤون اللاجئين التي ترمي إلي تنشيط الحوار الدولي بشأن مسائل الحماية، ومن الخليق بهذا الحوار أن يشمل أيضا تدفقات المهاجرين المختلطة، ومكافحة عمليات الهجرة غير المشروعة، وقمع حالات إساءة الاستخدام المتصلة باستغلال مركز اللاجئين، وتبادل بيانات الخبرات المتعلقة بتحسين التشريعات. وفي سياق هذا الحوار، ينبغ أيضا أن يولي اهتمام خاص بالأمور المتصلة بتقليل وإلغاء حالات الفصل العنصري، مع مراعاة الاستنتاج الذي خلصت إليه في هذا الشأن اللجنة التنفيذية في عام ٢٠٠٦. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، الحالة السائدة في استونيا وليتوانيا، حيث تعمل حكومتا هاتين الدولتين علي القيام من الناحية العملية بإدخال مفهوم ''انعدام المواطنة'' الذي لا يختلف في جوهرة عن الفصل العنصري. وبغية الخروج من هذه الأزمة، ينبغي بذل الجهود اللازمة في سياق رفض الحسابات السياسية والتضامن الكاذب وأسلوب المعايير المزدوجة والمقاييس التفضيلية. وقد تكون هناك نقطة انطلاق في هذا المقام تتمثل في تلك الاستنتاجات التي توصل إليها مؤخرا مفوض المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان والمقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية.

٥٩ - والاتحاد الروسي يسعي اليوم إلى كفالة تطبيق أرفع شأنا للقوانين المتصلة بحماية حقوق اللاجئين. ومن المؤكد أن ثمة أهمية للتصديق علي النهج المتبعة نسبيا فيما يتصل بمنح مركز اللاجئ في سياق الإجراءات الوطنية المناظرة والضمانات القانونية لحقوق اللاجئين. وبالإضافة إلي ذلك، وفيما يخص إستراتيجية العودة والرجوع إلي الوطن في إطار موافقة حرة والتوطين من جديد، يراعي أن ثمة مساندة للخطوة التي اتبعتها المفوضية منذ قليل، والتي تتمثل في التماس حلول طويلة الأجل لهذه المشاكل. وفي نفس الوقت، ومن أجل مواجهة عمليات التشريد الكبيرة نحو بلدان ثالثة، ينبغي تطبيق نهج أكثر توازنا، بناء علي التنسيق مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين.

٦٠ - **السيدة ميغليوري** (المراقبة عن الكرسي الرسولي): قالت إنها تلاحظ بارتياح تنفيذ شتي المبادرات الرامية إلى تحسين عمليات المفوضية، بالإضافة إلى تفهم مشكلة اللاجئين (تشكيل فريق مرجعي لدي المكاتب الخارجية بشأن سياسات الحماية، والاجتماع المتعلق بالروابط القائمة بين اللجوء والهجرة، وتطبيق النهج التجميعي، وما إلى ذلك)، وإن كان يتعين التذكير بأن ثمة مسؤولية تتصل بحماية من طردوا من ديارهم من جراء الصراعات المسلحة وعمليات الاضطهاد وحالات الفقر المدقع وتدهور البيئة

والكوارث الطبيعية، وهذه المسؤولية لا تقع على عاتق المفوضية وحدها، بل إنها من مسؤوليات الدول أيضا، حيث يجب على تلك الدول أن تقدم دعما سياسيا وماليا كافيا.

٦١ - ومن دواعي الانشغال، ذلك الغموض القانوني الذي يكتنف أحيانا مركز اللاجئين، وخاصة من جراء جمود سياسات الهجرة. وقد يحدث أيضا أن تحيط الشكوك بنطاق تطبيق الصكوك القانونية في حالة وجودها. وثمة حاجة عاجلة بالتالي إلى زيادة توضيح الصكوك القانونية المتعلقة بالحماية، أو وضع صكوك جديدة عند الاقتضاء. ومهما كان الأمر، فإنه لا يجوز أن يكون هناك انتهاك أو تجاهل لدواعي الكرامة وحقوق الإنسان المتصلة باللاجئين والأشخاص المشردين، أو المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة. ومن المطلوب من جميع البلدان ومن كافة المناطق المعنية أن تبذل كل ما في وسعها من أجل حماية حقوق هؤلاء الأشخاص.

٦٢ - والكرسي الرسولي يشعر بالانزعاج من جراء من قاموا، أو من يقومون حاليا، بالفرار من الصراعات الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي تشاد وفي دارفور وفي أفغانستان وفي مناطق أخرى عديدة أيضا، ومن المتعين كذلك على المجتمع الدولي أن يولي اهتمامه لمحنة اللاجئين العراقيين والأشخاص المشردين في العراق. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن قداسة البابا بنوا السادس عشر قد اضطلع في مرات عديدة، هو وعدد كبير من المنظمات الكاثوليكية، باتخاذ تدابير عاجلة من أجل مساعدة العراقيين الذين يتعرضون لاعتداءات عمياء ولأعمال عنف طائفية. وثمة شكر للبلدان المجاورة للعراق التي تواصل استقبال الملايين من اللاجئين، ومن الواجب أن يقوم المجتمع الدولي بمساندة هذه البلدان وإجراءات المفوضية لصالح اللاجئين والأشخاص النازحين في العراق.

٦٣ - **السيد ريس** (الولايات المتحدة): أشار إلى أن الجهود المشتركة بين المفوضية والدول الأعضاء قد أفضت إلى تمكين ما يقرب من مليون من اللاجئين الأفارقة من العودة إلى بلدانهم الأصلية خلال السنوات الأخيرة، ولكن المجتمع الدولي عليه، بشكل عام، أن يواجه مشاكل متزايدة ومعقدة في مجال الحماية، أي حماية العاملين في الميدان الإنساني؛ وتسوية حالة اللاجئين على امتداد فترة زمنية طويلة؛ وتخفيف أعباء البلدان التي تستضيف اللاجئين وتعاني من مشاكلهم؛ وتطبيق نهج ابتكاريه ترمي إلى تهيئة حلول دائمة تتسم بمواتاة استقلال اللاجئين؛ ومنع أعمال العنف القائم على نوع الجنس؛ وتقليل حالات الفصل العنصري؛ وتحسين حماية الأشخاص النازحين؛ والتفاعل إزاء حالات الطوارئ بشكل يتميز بالكفاءة.

٦٤ - والولايات المتحدة تؤيد تماما إصلاح مفوضية شؤون اللاجئين، وهي تأمل في أن يؤدي هذا الإصلاح إلى جعل أعمال المفوضية بالضرورة أكثر مرونة وفعالية وأهمية. وهي ترحب بقيام المفوضية بإعادة تنظيم ميزانيتها حتى تصبح أكثر مرونة، كما أنها تأمل في أن تستمر المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن النقاط المعلقة حتى يمكن تنفيذها. والمسؤوليات والأهداف حرية بأن تتحدد على نحو جلي، فضلا عن ترتيبها في تسلسل هرمي واضح. والوفد الأمريكي يرجو من المفوض السامي أن يقوم على الفور بمضاعفة جهوده فيما يتصل بتطبيق توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي لم تتعرض للتطبيق حتى اليوم، وهو متأكد من أن تطوير تشكيل المفوضية وإدارتها سييسر من هذا المسعى.

٦٥ - ومن الواجب على المفوضية أن تستند إلى شراكاتها مع حكومات البلدان المضيفة، وسائر هيئات الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية، وقد انعكس هذا في الأعمال التي تؤديها المفوضية لصالح الأشخاص المشردين

في إطار النهج التجميعي. وقد قامت المفوضية، بوصفها مديرة لإحدى الحلقات، بإثبات التزامها من خلال الاضطلاع بتقييم آني لذات أنشطتها. والوفد الأمريكي يطلب إلي الهيئات المشاركة الأخرى أن تبحث مسؤولياتها بنفس الدقة.

٦٦ - **السيد فيني** (سويسرا): قال إن تقرير المفوض السامي يقدم دراسة كاملة عن حالة اللاجئين في العالم، ومن الحري بالترحيب، اضطلاع المفوضية دون هوادة، خلال العام الماضي، بإكساب أنشطتها مزيدا من الفعالية حتى تتمكن من مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجهها. وهي تواصل دعوتها لصالح التصديق والمراعاة من قبل أكبر عدد ممكن من البلدان فيما يتصل باتفاقية جنيف لعام ١٩٥٢ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وثمة تحية في هذا الصدد لجهود المفوضية التي ترمي إلى تعزيز القدرة علي الاستضافة لدي البلدان التي يتدفق عليها اللاجئون بأعداد ضخمة.وسويسرا تتصرف علي هذا النحو، وقد وضعت مفهوما للحماية الإقليمية يهدف بصورة أساسية إلى القيام، علي نحو أكثر سرعة وفعالية بكفالة حماية اللاجئين في مناطقهم الأصلية.

٦٧ - وسويسرا تدرك بفضل المفوضية ذلك العمل المتعلق بتدفقات الهجرة المختلطة، إلي جانب مساهمتها في الاعتبارات المتصلة بالهجرة الدولية، وهي تشجع في هذا الصدد الجهات الفاعلة المعنية علي وضع خطة عمل من عشر نقاط بشأن تنقلات المهاجرين.

٦٨ - وفيما يخص الحماية والمساعدة المقدمتين للسكان المدنيين في حالة حدوث صراع مسلح غير دولي، تجدر الإشارة إلى الولاية الموكولة في هذا الصدد إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومن الواجب أن يكون هناك استمرار في الحوار بيت العناصر الفاعلة المختصة علي جميع الأصعدة. ومن الملاحظ مع الارتياح، في هذا السبيل، أن المفوضية تتناول بكل جدية تلك الصعوبات التي تظهر أثناء تطبيق النهج التجميعي المتصل بالأشخاص النازحين داخل بلدهم، حيث يتعين أن تتخذ تدابير تدريبية محددة في الميادين التشغيلية، وكذلك في ميدان الإدارة بداخل دوائر المفوضية ذاتها.

٦٩ - وبالنسبة للجوانب الأكثر أهمية من جوانب الإصلاح الذي تنهض المفوضية بأعبائه، أي اللامركزية وتحسين الهياكل الإدارية، يلاحظ أن سويسرا سوف تستمر في مساندة عملية الهيكلة الإقليمية، وخاصة في مجالات الحماية الدولية والميادين التقنية كذلك.

٧٠ - **السيدة رامبول** (النرويج): قالت إنها تعلق أهمية كبيرة علي الجانبين المتعلقين بالمركزية والهيكلة الإقليمية من جوانب عملية إصلاح المفوضية، مما من شأنه أن يتيح الاستفادة إلى أقصي حد من الموارد المرصودة للأشخاص النازحين والخاضعين لولاية هذه المفوضية. وثمة أهمية، في هذا المقام، لوضع أوامر توجيهية واضحة وموجزة بشأن ما ينبغي أداؤه علي شتي أصعدة المنظمة في مجالات المساءلة وتهيئة العلاقات واتخاذ القرارات. ولدي القيام بالإصلاح، ينبغي أيضا أن يستفاد من الجوانب السالفة الذكر ومن سائر الوسائل المتاحة، بهدف ضمان المساواة بين الجنسين في جميع الدوائر، وفقا لتوجيهات الأمم المتحدة التي ترمي إلى ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين علي كافة الأصعدة من الآن وحتى عام ٢٠١٠.

٧١ - وفيما يخص الجانب الإنساني للإصلاح، يراعي أن التقييمات الأخيرة تقول بأن تطبيق النهج التجميعي قد أسهم في تحسين التدخلات الإنسانية، مما يبعث علي الاعتقاد بأن المفوضية تنتهج المسلك الصحيح في هذه الناحية. وإجراءات المفوضية، باعتبارها هيئة رئيسية ومن منطلق كونها تشارك في المسؤولية المتعلقة بوحدات العمل الإنساني، جديرة بالثناء،

وإن كان لازال أمامها الكثير مما يجب الاضطلاع بأعبائه، ومن المتعين عليها أن تواصل النهوض بدور رئيسي في هذا الصدد. ووفقا للتقييمات الآنية للنهج التجميعي، يلاحظ أنه قد اتضح أن علي المفوضية أن تزيد من قدراتها علي صعيد الموارد البشرية، وأن تحسن من إجراءاتها المتصلة بإيفاد الموظفين. ومن الحري بالمفوضية إذن أن تهتم بهذه المسائل علي سبيل الأولوية، وأن تقوم، علي نحو أكثر عمومية، بمضاعفة جهودها من أجل المضي في تطبيق النهج التجميعي علي الصعيد الميداني.

٧٢ - وبشأن العودة إلي الوطن في سياق موافقة حرة، التي تعد بمثابة الحل الطويل الأجل المفضل لدي غالبية اللاجئين، ينبغي القيام بصفة عامة بتعزيز البرامج التي تستهدف تيسير العودة وإعادة الإدماج. وثمة ترحيب بالتالي، في هذا الصدد، بوثيقة دائرة إعداد وتحليل السياسات العامة التابعة للمفوضية، والتي تتصل بمساندة المفوضية في عمليات الإعادة والدمج من جديد فيما يتصل باللاجئين والأشخاص النازحين في حالات ما بعد الصراع والحالات الانتقالية. وبخصوص المراحل الأولى لعمليات الإصلاح وفترات الانتقال، يلاحظ أنه قد حان الوقت لقيام المجتمع الدولي من جديد بمضاعفة جهوده، وأن المفوضية بوسعها أن تشارك في المناقشة ذات الصلة.

٧٣ - وعلي صعيد الحالة في الميدان، التي تتيح قياس مدى فعالية الإجراءات المتخذة لصالح اللاجئين والأشخاص النازحين، تجدر الإشارة إلي أن المفوضية مازالت تصطدم بمشكلة خطيرة من مشاكل الحماية في دارفور وفي المنطقة بأسرها. وثمة انشغال بالغ إزاء وجود الملايين من النازحين بالعراق وفي البلدان المجاورة له، أما بشأن أعمال العنف القائمة علي نوع الجنس، فإن توصيات منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ تدعو إلى اتخاذ تدابير قوية.

٧٤ - **السيدة نجف** (أفغانستان): أشارت إلى أنه مازال يوجد ما يقرب من ٥ ملايين أفغاني بباكستان وإيران، وقالت إن إعادة جميع اللاجئين طواعية إلى بلدهم مع دمجهم في المجتمع من جديد تشكل أولوية من الأولويات لدى الحكومة الأفغانية، وهذه الحكومة تبذل جهدها من أجل تيسير عودة هؤلاء اللاجئين، وذلك من خلال الاضطلاع بحوار بناء مع البلدان المجاورة. والحكومة الأفغانية مهتمة أيضا بحالة الأشخاص النازحين في أفغانستان وبإعادة دمجهم علي نحو عاجل.

٧٥ - وفي هذا الصدد، ورغم أن أكبر أماني الحكومة تتمثل في استقبال جميع هؤلاء اللاجئين، فإنها تطالب المجتمع الدولي بأن يتحرك بشكل تدريجي وبأن يواصل تزويدها بالمساعدة اللازمة لتهيئة بيئة مواتية لعودة هؤلاء اللاجئين ودمجهم من جديد، وذلك في ظل أحوال تتسم بالأمن والكرامة. ومن الخطوات الأولى، في هذا المنحي، ذلك الاتفاق الذي أبرم بين الأمم المتحدة والمفوضية والحكومة الأفغانية وحكومتي باكستان وإيران. والاتفاق الخاص بأفغانستان، الذي سبق توقيعه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، سيتيح الاستمرار في مساعدة هذا البلد علي الانتعاش والتقدم في إطار من الاستقرار، وكذلك علي تهيئة الأحوال الضرورية لعمليات الإعادة إلي الوطن. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، قرار الجمعية العامة المتصل بأفغانستان، ومن الواجب أن يراعي أن هذا البلد يتعاون مع المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة المعنية من أجل تسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في عمليات إعادة اللاجئين الأفغان إلي وطنهم والقيام بدمجهم من جديد.

حق الرد

٧٦ - **السيد أحمد** (السودان): رد علي ممثل البرتغال، فقال إن الحكومة السودانية تبذل قصارى جهودها دون هوادة من

أجل تيسير نقل لوازم الإغاثة الإنسانية، كما أنها قد وقعت علي اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن كفالة نجاح ما تتولاه من أعمال. وأما عن الاعتداءات التي وقعت، فإنها لم تكن موجهة ضد العاملين في الخدمات الإنسانية، بل ضد المتمردين. والمسؤولية المتعلقة بمخيمات اللاجئين في دارفور ترجع إلى الحكومة السودانية، التي تنهض بأعباء هذه المسؤولية في تناسق مع المفوضية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.